

وداعا... سمير أمين .. الفكر الذي لم يرتبك رغم انهيار الجدار !

بعض القضايا في الفكر النظري لسمير أمين

د.صالح ياسر

قبل يومين وعن 87 عاما (1931-2018) غادرنا في رحلته الأبدية **المفكر والاقتصادي المصري الماركسي المعروف سمير أمين**، رئيس "مندی العالم الثالث". هكذا إذن يرحل علمٌ كبيرٌ من أعلام الماركسية واليسار والحدائثة والديمقراطية في البلدان العربية وفي العالم أيضا ممن اكتوت كفاءه بجمر المعرفة الذي ظل يقبض عليه طيلة حياته، وهو يخوض معاركه الفكرية والسياسية العملية من اجل الاستقلال الاقتصادي والتغيير ومناهضة العولمة بطبعتها الرأسمالية وطرح بديل لها، حالما على الدوام بعالم تفرغ عليه رايات العدالة والمساواة والكرامة، و الاستقلال والكرامة والحرية والديمقراطية وإنهاء الاستغلال بمختلف أشكاله والدفاع عن مصالح والكادحين على وجه الخصوص.

وانطلاقا من ثلاثيته المعروفة: **"التراكم على الصعيد العالمي"** ، و**"التطور اللامتكافئ"**، و **"التبادل غير المتكافئ وقانون القيمة"**، طور سمير أمين نظرية اقتصادية اشتهرت باسم «نظرية المركز/ الأطراف». وبعد ذلك أثرى (أمين) المكتبة الاقتصادية والسياسية بعدد كبير من الكتب و الأبحاث والمقالات والدراسات التي ساهمت في تطوير الفكر والاقتصاد السياسي الماركسي، وارتبطت باسمه قضايا بحثية كثيرة على رأسها اشكالية "المركز" و "الأطراف"، والعولمة البديلة، والتحالف الوطني الشعبي، وتحالف الجنوب، ونمط الإنتاج الخراجي، والتجربة الصينية وتطوراتها و "اليسار البديل" .. الخ، حتى بات مرجعا لليساريين والديمقراطيين والوطنيين عموما، وأحد أبرز الملهمين لمناهضي العولمة بطبعتها الرأسمالية والمناضلين من اجل عولمة بديلة.

لقد كان الراحل الكبير **سمير أمين** مفكرا اقتصاديا أصيلا يعرف صنغته فلم يرتكن الى " المسلمات " والأجوبة الجاهزة، بل كان على الدوام – كمفكر اقتصادي وسياسي - يعيش قلق الأفكار ويطرح الأسئلة باحثا عن المزيد من المعرفة. وكان لعادة البحث الدائمة عند (أمين) لاكتشاف مناطق جديدة من المعرفة الاقتصادية والسياسية والفكرية، في مختلف الحقول التي مرّ عليها، أن قدم مساهمات نظرية جدية في مجال نشاطه البحثي وسجلاته التي لا تنتهي. وقد ظلت تلك الأطروحات تثير المزيد من الحوار والنقد والاختلاف أيضا، لجديتها وأهميتها، لهذا يتعين وضعها في إطارها الصحيح.

كعادته، لم يرتكن **سمير أمين** للمسلمات الجاهزة ولا الإجابات المبتورة، بل على العكس من ذلك نراه دائما في مقدمة مقتحمي المواقع الفكرية الساخنة، **ناقداً ومتسائلاً ومشككاً** في الكثير من أطروحات الفكر المهيمن، متصادماً ومفنداً، على أساس علمي رصين، تلك الأطروحات، **كاشفاً** مضامينها الإيديولوجية. وفي العديد من الكتب التي صدرت له وخصوصا في العقدين الأخيرين، وليس وحدهما طبعاً، حيث يبدو **خطاب الوهم الإيديولوجي** مسيطراً، **بدا سمير أمين** على درجة عالية من الوضوح الفكري، عند معالجته للعديد من الإشكاليات، سواء القديمة منها أو الجديدة التي لم تنتهي حولها زوابع النقد والسجلات التي

يشترك فيها العلمي بالأيديولوجي، والحقيقة بالوهم.

ولهذا فإننا ونحن نودع سمير أمين في رحلته الابدية نرى ان هناك العديد من الحوافز التي تدفع الى ضرورة قراءة أطروحات هذا المفكر الكبير. فسمير أمين كعادته باحث "مشاكس"، جديده دائم، ويسبح دوماً عكس التيار السائد معانداً ومساجلاً وباحثاً في مجموعة كبيرة من المسائل، معالماً إياها بتلك الرصانة العلمية التي عودنا عليها. وكتاباتة التي ظهرت وانتشرت بعد انهيار النظام الاشتراكي تمثل محاولة أخرى، بل ربما تكون واحدة من أهم المحاولات الماركسية المجتهدة خارج "النصوص المقدسة"، وخارج أو هام "منظري" نهاية الأيديولوجيا ونهاية التاريخ، لفهم التاريخ وإنعطافاته الكبرى فهماً صحيحاً ولوضع الأيديولوجيا في إطارها السليم كمنظومة أفكار وليس أداة لتزييف الوعي.

والأهم من ذلك أن سمير أمين هذا الماركسي المتمرد على النصوص كان على مدى عدة عقود خصماً رئيسياً للتيارات المهيمنة داخل "المدرسة السوفيتية"، ناقداً جذرياً للتجربة في أوج صعودها، لدرجة أنه كان يصنف خصماً أيديولوجياً للتيار الماركسي الرسمي، أو أنه كان يُعدُّ في أحسن الأحوال "منظراً مأوياً متطرفاً"! وما يثير الغرابة انه وحين وقع الزلزال وانهار الاتحاد السوفيتي وتجربة "الإشترابية الفعلية"، نزع الكثير من الباحثين و "المنظرين الماركسيين" جلودهم يلعنون تلك "الأيام السوداء" التي قضوها ضمن التيار الماركسي الرسمي السائد ك " " منظرين أقحاح "، كان سمير أمين واحداً من أولئك الذين بقوا متمسكين بالفكرة ومدافعين عنها أمام مد جامح من الدراسات والنقد وأوهام الأيديولوجيا المنتصرة المنفلتة من عقالها، التي بدأت تروج لنهاية الأيديولوجيا ونهاية التاريخ، والتي لم تكن نهاية على أية حال، بل تمثل انفتاح حقبة جديدة من الصراع، جدير بخوضها أولئك القادرون على تحمل أعباء ذلك الصراع ومعاركه الفكرية والسياسية العملية، وسمير أمين بحق يعدُّ واحد من أولئك "القلة".

لعل سؤال محدد يطرح نفسه: لماذا هذه المقالة؟ هناك العديد من الأسباب والمبررات التي دفعتني لكتابتها، ولكني أشير الى اثنين منها أعتقد أنهما الأهم.

الأول هو أن مساهمة سمير أمين هذه تمثل محاولة مجتهدة وجادة، ضمن جهد تنظيري أوسع، سعى خلاله أمين لصياغة نموذج نظري متماسك، يتضمن العديد من التعميمات والمفاهيم والمقولات الجديدة، التي بإمكانها أن تساعد في فهم وتفسير السيرورات الفعلية الجديدة للتطور الرأسمالي المعولم بتعقيدهات الفعلية وتناقضاته الملموسة الجديدة كل الجدة.

أما السبب الثاني فأعتقد أن القراءة المتفحصية لأعماله، وعلى وجه التحديد تلك الصادرة بعيد انهيار الاتحاد السوفيتي وبزوغ حقبة الليبرالية الجديدة وخطابها، تتيح الاستنتاج بأن سمير أمين، كعادته، لم يكتفِ بتقديم تحاليل تجيب على أسئلة الواقع الرأسمالي المتعولم حد العظم، بل إن اجتهاداته تترك ورائها عاصفة من التفكير والجدل الصاخب والثري، لأنها تثير أسئلة جديدة تفتح الباب أمام تعميق التحاليل بصدد التطور الرأسمالي في بعده العالمي وظواهره المتجددة. إن تلك التساؤلات المقلقة يمكنها إن جرى البحث عن أجوبة جادة عنها، أن تزلزل الكثير من يقينيات الوعي بصدد التطور الرأسمالي العالمي ومصانره وأفاقه.

تضم أعمال سمير أمين المشار الى بعضها في نهاية هذه المقالة العديد من الدراسات والأبحاث، كان سمير أمين يطمح أن يقدم من خلالها رؤية نقدية للأفكار السائدة على الصعيد العالمي منذ لحظة انهيار أنظمة ما يسمى بـ "الإشترابية الفعلية" و "النظم الوطنية" في "العالم الثالث وإعادة تحكم مبادئ الرأسمالية المعولمة تحكماً مطلقاً دون بديل لها على ما يظهر، مركزاً على الأبعاد الإيديولوجية التي ترمي الى إضفاء مشروعية على الممارسات الاقتصادية والسياسية التي ترافق العولمة الرأسمالية الجديدة.

ست إشكاليات أساسية

1. أولى الإشكاليات التي عالجها سمير أمين في العديد من أعماله الأخيرة هي إشكالية " الثابت والمتغير في الفكر الاقتصادي المهيمن " حيث نراه يقدم عرضاً مكثفاً للظروف التي خلقت جواً مناسباً لترويج أطروحات ما يسمى بـ " الاقتصاد الخالص "، حتى أصبح هذا العلم المزعوم يطرح نفسه بصفته " فكراً أحادياً لا بديل له ".

في مسعاه لفك ألغاز هذه الإشكالية، انطلق سمير أمين من الإشارة الى أن هناك خطابان تعارضا خلال القرنين اللذين يتكون منهما تاريخ الرأسمالية المعاصرة، من دون أن ينتصر أحدهما على الآخر، أو أن ينجح أحدهما في إقناع أصحاب الآخر الآخر.

فهناك الخطاب المحافظ الذي يضيف مشروعية على النظام الاجتماعي الرأسمالي بصفة أساسية، وهناك خطاب الاشتراكية المعارضة الذي ينتقد الأول نقداً جذرياً أو جزئياً، بدرجات مختلفة حسب المدرسة التي ينتمي إليها.

في إطار الفكر البرجوازي سنجد أن التيار الذي يتكيف مع مقتضيات المرحلة تكيفاً فعالاً هو الذي يصير في هذه المرحلة فكراً وحيداً مهيمناً. هذا بينما أشكال الفكر الناقد تظل عادة متعددة لأن هذا الفكر لا مرجعية له في نظام قائم بل أن مرجعيته هي مشروع حكم آخر، احتمالي فقط وبالتالي خاضع لتصورات متنوعة. بيد أن المرحلة التي امتدت من 1917 الى 1990، كما يؤكد سمير أمين، اتسمت بوجود نظام حكم قائم بالفعل طرح نفسه بديلاً للرأسمالية. وهكذا استطاع تيار معين من النقد الاشتراكي أن يفرض نفسه بوصفه فكراً اشتراكياً وحيداً، وثيق الصلة بنظام الحكم السوفيتي. وعندما انهارت " التجربة السوفيتية " أنهار معها الفكر الوحيد للاشتراكية القائمة بالفعل، وانفتح من جديد باب التعددية في نقد الواقع الراهن. غير أن سمير أمين يستدرك مؤكداً على " أن هذه التعددية لم تأت بعد بالنتائج المطلوبة والمتبلورة في مشروعات بديلة متماسكة مطروحة في إطار نظم فكرية على قدر مواجهة التحدي ".

اتخذ فكر الرأسمالية أشكالاً خاصة بكل مرحلة من التطور العام للنظام، بيد أن هذه الأشكال، بالرغم من خصوصياتها، قد ظلت متمحورة حول نواة ثابتة من المفاهيم والمناهج الأساسية. ولهذا فإن هناك ضرورة لكشف طابع هذه النواة الصلبة، وبالتالي تحديد المغزى الحقيقي لأشكال الخطاب الرأسمالي المتتالية. ويساعد هذا الإجراء في التعرف على ما هو ثابت وما هو متغير في التطور الرأسمالي، الأمر الذي يسمح بأن نضع صيغة الفكر الوحيد في أطرها التاريخية الحقيقية.

لتطوير هذه الأطروحة، انطلق سمير أمين من ملاحظة عامة مفادها أن الأيديولوجيا الملانمة لمقتضيات الرأسمالية الأساسية هي بالضرورة أيديولوجيات ذات طابع اقتصادي مهيم، وبالتالي فإن خطاب النظرية الاقتصادية يحتل في هذا الفكر مكان الصدارة. ومن جهة أخرى تتسم هذه النظرية بالعديد من التناقضات هي ناتج التباس موقع هذه النظرية في الخطاب الرأسمالي، إذ أن خطاب الاقتصاد يتذبذب بين موقفين متطرفين. فمن جهة تبذل النظرية الاقتصادية مجهوداً جباراً لكي تتحرر من جميع الأبعاد الأخرى - أي غير الاقتصادية - لواقع المجتمع حتى تميل النظرية فيها الى أن تكسب طابعاً " خالصاً "، حتى تبدو وكأن الاقتصاد محكوم من قوانين اقتصادية بحتة. ولكن من جانب آخر تميل النظرية الاقتصادية الى أن تخدم الحكم القائم حتى تلهم ممارسات فعالة من أجل تأطير السوق وتدعيم موقع البلد المعني في المنظومة الرأسمالية العالمية.

لم يدخل سمير أمين في تفاصيل الأسباب التي تجعل خطاب الرأسمالية خطاباً اقتصادياً، ولكنه يكتفي بالقول أن هذا الطابع ناتج عن حاجة موضوعية جوهرية خاصة بهذا النظام. فالرأسمالية لا تكون إلا إذا توفر هذا الشرط، الأمر الذي يفترض بدوره انقلاب العلاقة بين مجال السياسة ومجال الاقتصاد وتغليب الثاني على الأول، بينما كان الوضع على العكس في النظم السابقة.

هكذا يصير خطاب أصحاب إيديولوجيا الرأسمالية ثنائي الطابع، يقول بمبادئ الاقتصاد الخالص من جانب، ثم يطور سلسلة من الاقتراحات الملموسة التي تمس مجال السياسة الاقتصادية من الجانب الآخر، دون الاعتراف بأن ثمة تناقضاً بين المنهجين.

ولتدقيق أطروحته السابقة وإكسابها مغزى تاريخياً ملموساً، قام (أمين)، وفي أكثر من عمل، بعرض مكثف لتكوين الفكر الرأسمالي الوحيد وسماته في مرحلته المعاصرة.

خلال المرحلة التي تمتد من عقد الثمانينات للقرن التاسع عشر الى عام 1945 اتخذ الفكر الوحيد للرأسمالية شكلاً اقترح سميير أمين تسميته بـ " فكر ليبرالي وطني للاحتكارات ". المقصود بصفة الليبرالية هنا اعتماد هذا الفكر على القناعة بأن الأسواق (الاحتكارية بالطبع) هي المسؤولة بالأساس عن ضبط الاقتصاد من جانب وممارسة الديمقراطية السياسية البرجوازية من الجانب الآخر. أما وصفها بـ " الوطنية " فهو إشارة الى تفوق اعتبار المصالح الوطنية وعلى أساسه إضفاء مشروعية للسياسات التي تقوم الدولة بها من أجل تدعيم موقع الأمة في المنظومة العالمية. تعتمد الدولة على تكتلات اجتماعية تقودها مصالح الاحتكارات بالتحالف مع طبقات وسطى أو أرستقراطية من أجل عزل طبقة العمال الصناعيين. الدولة موجودة هنا من أجل إدارة التكتل المهيمن وتأطير الأسواق طبقاً لمقتضيات التحالفات المعنية، وكذلك إدارة المنافسة الدولية.

دخل هذا الفكر الوحيد في أزمة عندما دخل النظام القائم عليه في أزمة، أي عندما أدى احتدام المنافسة الاقتصادية الى الاصطدام العسكري في الحرب العالمية الأولى (1914 – 1918) وما تلا ذلك، أي ظهور الإجابة الفاشية خلال العقدين ما بين الحربين، يمثل انزلاقاً في إطار منطق هذا الفكر الوحيد. أدى " الانزلاق المادي – أي على الصعيد الإقتصادي " الى " انزلاق على الصعيد الفكري " منتجاً الإجابة الفاشية لضبط الصراع ولكن بوسائل " جديدة " أكثر "حادثة" و "معاصرة"، ولكن هذه الصيغة – الفاشية – لم تصمد طويلاً، لأسباب معروفة، فجاءت الحرب العالمية الثانية (1939 – 1945) كوسيلة لحل الصراع بين الضواري الاستعمارية والقوى الجديدة الطامحة لابتلاع العالم وإدارته.

ولكن حسابات الحقل لا تعادل حسابات البيدر. فقد كان للحرب العالمية الثانية وما ترتب عليها من نتائج على الأرض آثاراً مهمة لجهة التحولات في الفكر السائد. فقد أدى انقلاب ميزان القوى الاجتماعية لصالح الطبقات الشعبية في أعقاب الحرب العالمية الثانية لكي تصبح أطروحات (كينز) محور الفكر الوحيد الجديد الذي حل محل الليبرالية الوطنية السابقة، فسادت (الكينزية) على صعيد عالمي من 1945 الى السبعينات. كما ترتب على هزيمة الفاشية تحول هام في العلاقات الاجتماعية لصالح الطبقات العاملة التي اكتسبت مشروعية لاسابق لها، وإضافة لذلك فقد أخذت شعوب المستعمرات تنجز انتصارات في حركة تحررها، كما كسب النظام السوفيتي احتراماً عاماً من قبل شعوب العالم.

إن هذه التحولات هي التي تفسر النظام الثلاثي الذي ساد خلال مرحلة ما بعد الحرب. وأطلق على هذا النمط الثلاثي اسماً مشتركاً ألا وهو " فكر إجتماعي وطني " فعل فعله في إطار نمط من العولمة المنضبطة. إن هذا الفكر قد أقيم - جزئياً على الأقل - على أساس نقد الليبرالية، لذلك أسماه سميير أمين فكراً اجتماعياً وطنياً. فالغاء صفة الليبرالية من هذه التسمية إشارة الى التحول المذكور. على أن هذا الفكر لم يخرج عن إطار الرأسمالية، لذلك لم يقطع بشكل جذري علاقاته بجوهر الليبرالية، بل اكتفى بتكييفها مع التوازنات الاجتماعية الجديدة.

اشتغل هذا النظام حتى عام 1980، ومنذ ذلك العام أخذت الأزمة في التفاقم حتى أدت الى انهيار الأنماط الثلاثة (دولة الرفاهية ومشروع باندونغ والنظام السوفيتي) خلال عقد الثمانينات. يستنتج (أمين) بأن هذه الأزمة هي التي أدت بدورها الى انهيار نمط الفكر الاجتماعي الوطني المندرج في إطار عولمة منضبطة. والى الآن لم يجد النظام سبيله في العودة الى نوع من الاستقرار، بل أن سمته المميزة هي طابع الفوضى الغالب في الظروف الراهنة. وهذا ما دفع سميير أمين للقول أن الفكر الوحيد الجديد

السائد هو فكر ليبرالي جديد يعمل في إطار عولمة غير منضبطة.

وفي مثل هذه الظروف يصبح المشروع الليبرالي المعولم مشروعاً طوباوياً مستحيل التنفيذ. فهذا "الفكر الجديد" يلهم سياسات ترمي الى تفكيك الحقوق الاجتماعية الخاصة التي اكتسبتها الطبقات العاملة والشعبية، الأمر الذي يفرغ خطاب الديمقراطية من مضمونه حتى يصير خطاباً كلامياً فارغاً.

في أحد أعماله (مناخ العصر - رؤية نقدية، ص 30)، يطرح سمير أمين تساؤلاً مهماً هو: إذا كان الفكر الوحيد الجديد لا مستقبل له لأنه جزء من المشكلة وليس حلاً لها، فهل من الممكن تصور الخطوط العامة لخطاب معارض صحيح متماسك وفعال، يتمتع بالمصداقية المطلوبة؟ يجيب سمير أمين على ذلك قائلاً: "إن الخطاب المعارض لن يكتسب طابعاً جذرياً إلا إذا اتخذ موقفاً صريحاً - دون لبس فيه - من المبادئ الأساسية التي تقوم الرأسمالية عليها، وأقلها الاستلاب الاقتصادي السلعي".

2. من جهة أخرى، سعى سمير أمين، في أعمال عدة، الى التفكير في مكونات هذا الخطاب. ولذلك فإن الإشكالية الثانية التي تستحق التوقف هنا هي إشكالية الاستقطاب على الصعيد العالمي ومقتضيات وضرورات برنامج تحرري إنساني. في البداية، يؤكد سمير أمين على قدرة النظام الرأسمالي على التكيف والمرونة العجيبة التي يتمتع بها، وإبداعه لبدائل ملائمة استطاع من خلالها التغلب على انفجار هذه التناقضات في شكل أزمات خطيرة تكررت خلال القرنين الأخيرين. ولكن سمير أمين يستدرك قائلاً أن هذه الحلول لم تفلح في إلغاء التناقضات بل أدت الى تفاقم احتدامها في الأجل الطويل.

والسبب في ذلك يكمن في حقيقة أن الإطار العام الذي يعمل فيه تراكم رأس المال يتعارض مع المصالح الأساسية للإنسانية في غالبيتها، وذلك من ثلاث زوايا:

أولها: يناقض إخضاع الطبقات العاملة لمقتضيات الربحية ميول الإنسان في أن يصبح سيد مصيره؛

ثانيهما: تتعارض قواعد الحساب الاقتصادي، التي تقوم على منطق قصير الأجل، مع مقتضيات ضمان مستقبل الحياة على الكرة الأرضية متصاعداً؛

ثالثاً: أخذ في التصاعد أيضاً الاستقطاب الذي يتمثل في التضاد بين ثروة المراكز المتزايدة وفقير الأطراف المتفاقم.

ويؤكد سمير أمين هنا على تحاليله السابقة التي ظهرت في العديد من أعماله المبكرة، والتي أشار فيها الى أن هذا الاستقطاب ليس ناتج ظروف خاصة بمختلف مناطق العالم - كما تدعيه الأيديولوجيا السائدة - بل هو ناتج عمل التوسع الرأسمالي بحد ذاته، ذلك لأن التوسع يقوم على عولمة سوق المنتجات ورؤوس الأموال دون أن يصاحبها اندماج أسواق العمل التي تضل متفتتة ومحبوسة في أطر الدول السياسية القائمة.

يتجاهل الخطاب الإيديولوجي السائد هذه التناقضات تجاهلاً شاملاً، ذلك لأنها تناقضات لا يمكن أن تجد حلاً لها على أساس القواعد الحاكمة في الرأسمالية. وبالتالي فإن الاعتراف بها من شأنه أن يلغي وظيفة الخطاب المذكور، وأن يثبت الطابع التاريخي - أي غير الدائم الإبدئي - للنظام الرأسمالي. وكما يقال إن النقد يمكّن الخصم من اليد التي تؤلمه، فإن سمير أمين يوجه هنا نقداً جاداً للأيديولوجيات عبر التاريخية **Transhistorical**، وعلى وجه الخصوص للتنظير الذي قدمه (فوكوياما)، صاحب أطروحة "نهاية التاريخ"، مما يدلنا على هشاشة هذا الفكر. كما أنه ينتقد الفكرة الرائجة والتي تربط ربطاً مباشراً وتعسفياً بين ممارسات الرأسمالية والديمقراطية وكأنهما مترادفتان، ويؤكد (أمين) أن الإنجازات الديمقراطية نتجت عن صراعات اجتماعية ناقضت منطق النظام، ولم تكن أبداً ناتجاً طبيعياً تلقائياً للتوسع الرأسمالي. وبالتالي فإن فصل العناصر التي تدمجها معاً الأيديولوجيا السائدة هو شرط أساسي لكون التحليل الاجتماعي ذو طابع علمي، وتحديد مضمون الممارسات المعبرة ومغزاها - مثل

الديمقراطية - وكشف تناقضاتها الداخلية وحدودها وشروط تجاوزها.

من هذا كله بلور سمير أمين استنتاجاً مهماً قوامه أن التحدي الحقيقي الذي يتصدى له المجتمع يتلخص في مقولة مفادها ضرورة تجاوز حدود الرأسمالية من أجل ضمان بقاء الإنسانية. والخيار الحقيقي قد أصبح اليوم كالتالي: أما أن تتيح النضالات الاجتماعية تجاوز منطق آليات الرأسمالية، وفي غياب ذلك سيؤدي فعل هذه الآليات الى انتحار جماعي للإنسانية وتدمير الكرة الأرضية.

ومنعاً للالتباس أكد سمير أمين على أن الغرض من العديد من أعماله هو ليس طرح إستراتيجيات عامة من أجل التحرر. إذ ينبغي أن توافق هذه الإستراتيجيات الظروف الملموسة الخاصة بكل مجتمع في مرحلة محددة من تطوره. ولهذا فإن سمير أمين اقترح أن تدور المناقشة حول النقاط الأربع التالية، وهي النقاط التي يتمحور حولها - باعتقاد أمين - أهم التحديات الحقيقية التي تواجهها الشعوب في المرحلة الراهنة، وهذه التحديات هي :

- **إشكالية السوق**، حيث تتسم المرحلة، التي انطلقت منذ أواخر السبعينات وبداية الثمانينات من القرن العشرين، بهجوم عام تقوم به قوى الليبرالية الجديدة، ويستهدف إطلاق الحرية لفعل "الأسواق" ، والمقصود بالأساس هو إطلاق حرية التحرك للشركات العملاقة المتعددة الجنسية. والسؤال المطروح هو: كيف تستطيع القوى الشعبية أن تتصدى لهذا المشروع الرجعي في ظل ظروف انهيار التجربة السوفيتية. فلم يعد رأس المال مضطراً لأن يقدم تنازلات لصالح الطبقات الشعبية؟.

- **إشكالية العولمة** والتمثلة بتغليب المصالح التي تعمل على الصعيد العالمي (الشركات المتعددة الجنسية) على المصالح الأخرى التي تنشط تقليدياً في الإطار الوطني بالأساس، الأمر الذي يمثل بدوره عائقاً إضافياً في سبيل فعالية عمل الوفاق الاجتماعي في الإطار الوطني. وهنا أيضاً ليس الخيار هو بين قبول الاندماج في المنظومة الرأسمالية العالمية أو الخروج منها. فالبدل الحقيقي لا بد أن يستهدف تقييد العولمة الرأسمالية بدلاً من إطلاق فعلها دون قيود، ويفترض ذلك إصلاحاً على صعيد عالمي وفي مجالات عديدة.

- إشكالية الديمقراطية.

- إشكالية التعددية الثقافية والقومية.

والاستنتاج المستخلص هنا بالغ الوضوح: لا وصفة صالحة للجميع. ومقابل ذلك تتمتع القوى الديمقراطية بهوامش من حرية التحرك تختلف من بلد لآخر. ولهذا فإن الوسيلة الوحيدة التي يمكن من خلالها توسيع هذه الهوامش إنما هي دفع النضال الى الأمام.

3. **الإشكالية الثالثة البارزة في أعمال سمير أمين الأخيرة هي العودة مجدداً لمسألة الانتقال الى الاشتراكية**، رغم أن الخطاب الأيديولوجي المهيمن يريد أن يشطبها من الوعي. سمير أمين، في هذا المجال، يؤكد على مجموعة من الأطروحات من بينها أن التاريخ لم يثبت صحة العديد من الأطروحات حول عملية الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية، بل دحضها كلها. ويشهد على ذلك تآكل الدولة الراحية (دولة الرفاه) وانهيار الأنظمة السوفيتية والتخلي عن الماوية في الصين وإعادة الكومبرادورية الى "العالم الثالث"، مما يعني أن التاريخ يتقدم باستمرار وأن الرأسمالية تتطور وتتحوّل. ولذا فلا شيء يحول سلفاً دون إعادة النظر في تعريفات الرأسمالية نفسها من أجل الإحاطة بتحوّلاتها النوعية البارزة المحتملة وينطبق الأمر أيضاً على العولمة الجديدة.

واستناداً الى هذه الملاحظة المرجعية يعتقد سمير أمين أن النظام الرأسمالي يتحدد ويتسم بثلاثة تناقضات أساسية سوف تكتسب أهميتها، وهذه التناقضات هي باختصار:

1. علاقة إنتاج أساسية (العلاقة الرأسمالية) تحدد وضعية معينة لاستلاب العامل ووضعية للقوانين

الاقتصادية الرأسمالية.

2. استقطاب عالمي لا سابق له في التاريخ.

3. عجز عن الحد من تدمير الموارد الطبيعية مما يهدد مستقبل البشرية.

وبعد أن ميّز سمير أمين بين الرأسمالية والتشكيلات التي سبقتها، ووضح عمق الخلافات القائمة في الماركسية نفسها والحركات اليسارية المناهضة للرأسمالية حول السؤال الجوهرى التالي: ما هي الرأسمالية؟ يقوم بنقد العديد من الأطروحات الماركسية المتعلقة بالرأسمالية والإشكاليات المرتبطة بالانتقال، ويطور العديد من المفاهيم التي صاغها في فترات سابقة، ومن بينها مفهوم الاستقطاب العالمي الذي يلعب دوراً مهماً في العمارة النظرية التي شيدها (أمين) منذ صدور كتابيه الأساسيين: "التراكم على الصعيد العالمي"، و"التطور اللامتكافئ".

أكد سمير أمين في أكثر من عمل على أن هناك ثلاثة مفاهيم للاشتراكية وللانتقال يجب إعادة النظر فيها. وبحسبه، لم يهتم ماركس بتحديد سمات المجتمع الخالي من الطبقة أي الشيوعية تحديداً إيجابياً. وبالمقابل لم يقترح كذلك إستراتيجية للانتقال الى الاشتراكية وبنائها. فالشيوعية كانت لديه، من الناحية المبدئية، نتاجاً لحركة البروليتاريا وليست صيغة مستوردة كما كان يقترح الاشتراكيون الطوباويون. وتأسيساً على ذلك فإن جُل اهتمام ماركس انصب حصراً على إستراتيجيات مقاومة الرأسمالية.

غير أن فشل كومونة باريس سوف يحول الحركة العمالية الأوروبية التي نشأت في سياق الأممية الثانية نحو مسارات أخرى. ففي إطار هذه الأممية، برز خطان متناقضان: الأول المعروف بـ "تحريفية" برنشتاين سوف يفرض نفسه على الاشتراكية الديمقراطية، والثاني الذي أبقى على مفهوم الثورة الاشتراكية سوف يغيب عن الأممية الثانية ليعود إحيائه في الأممية الثالثة، إنما في ظروف تاريخية مغايرة لتلك التي تصورها الثوريون قبل عام 1914.

ولأن ما كتب عن "تحريفية" برنشتاين معروف بما فيه الكفاية، ولا داعي للعودة إليه حسب سمير أمين، الذي يؤكد على أن مفهوم المجتمع الاشتراكي - غاية التطور المطروح حسب الفهم البرنشتايني - كان في الواقع مفهوم "رأسمالية بدون رأسماليين"، وقد استعمل أنجلس هذا التعبير لأول مرة لوصف مشروع الاشتراكية الديمقراطية الألمانية بمجمله، الذي نادى به دعاة التطور التدريجي والهادئ نحو الغاية المنشودة.

لا يقلل سمير أمين من الإنجازات التي حققتها الاشتراكية الديمقراطية للطبقات الشعبية بل وحتى من منظور أبعد يتعلق بتجاوز منطق الرأسمالية الضيق، ولكنه يؤكد على أن التقدم الذي حققته الاشتراكية الديمقراطية لم يكن نتاجاً حصرياً لتنمية قواها المنظمة الخاصة فحسب (كما يزعم جهازها السياسي) ولا نتاجاً للظروف والحاجات التي تشكل هدف إعادة إنتاج الرأسمال (كما توحى بذلك أحياناً قراءة إقتصادية بحتة)، بل كذلك، وبصورة جزئية على الأقل، هو نتاج ميزان القوى الاجتماعية الذي رجحت كفته لصالح الطبقة العاملة كما لم يعرف سابقاً في تاريخ الرأسمالية، وذلك بفضل هزيمة الفاشية وانتصار الاتحاد السوفيتي أي تكريس الرؤية الأخرى للانتقال - رؤية النهج الثوري بعد الحرب العالمية الثانية.

سوف يترسخ المفهوم الثوري للانتقال الى الاشتراكية، بعد أن كان مهمشاً في الحركة العمالية الأوروبية، على طرف القارة الأوروبية أي في روسيا التي ظهرت فيها بدأ من عام 1905 إلتباسات الحركة المناهضة للنظام وتعددية حلولها: ثورة من أجل ديمقراطية برجوازية، أم ثورة من أجل مجتمع اشتراكي؟ في البداية إذن، لم يكن المشروع مشروع اشتراكية دولة أو شكلاً من أشكال الرأسمالية بدون رأسماليين. وفجأة أصبح هذا المشروع إمكانية تاريخية في ثورة أكتوبر 1917. من الثورة العالمية انتقلنا إذاً الى بناء الاشتراكية في بلد واحد بحكم الظروف.

يجب أن يدور السجال إذاً حول طبيعة هذه الخيارات ومبرراتها.

وعلى العموم فقد فشل في نهاية المطاف النموذج السوفيتي لبناء الاشتراكية والمحاولات الماوية لتغيير مساره. والمهم اليوم أن يستخلص الثوريون من كل ذلك العبرة الأساسية: لقد أثبت التاريخ أن بناء الاشتراكية المعنية ليس عملية لا رجوع عنها، وأن الدولنة - أو ما سماه سمير أمين بأسلوب الإنتاج السوفيتي - أو الرأسمالية بدون رأسمالين، لا يشكلان نموذجين مستقرين بل انتقالاً عشوائياً وصدامياً يمكنه أن التطور تدريجياً وببطء نحو الاشتراكية، وأما التوصل الى الرأسمالية الصرف مع رأسمالين (وهذا هو الحال بالنسبة للاتحاد السوفيتي السابق وأوروبا الشرقية).

غير أن انهيار "السوفيتية" والتخلي عن "الماوية" يضعان وبصورة متزامنة حداً نهائياً لوجه آخر من مفهوم الانتقال كان يفرض نفسه حتى الآن. كان الانتقال مرادفاً لمزاحمة - ذات طابع سلمي أو صدامي نتيجة " التعايش السلمي " - بين نظاميين اقتصاديين سياسيين واجتماعيين تجسداً في كتلتين من الدول بدأ من العام 1948. هذه الصفحة طويت وبرز السؤال التالي: ماذا يعني الصراع بين الاشتراكية والرأسمالية في عالمنا اليوم ؟

في مسعاه المتواصل لإنتاج معرفة صادقة عن تجارب العديد من البلدان التي سميت بـ " الاشتراكية "، واصل سمير جهده النظري ليس على صعيد نقد تلك التجارب نقداً جذرياً، بل أنه يطرح بعض الاقتراحات الأولية التي تسمح في صياغة مفهوم جديد للانتقال.

انطلق سمير أمين من خلاصة هامة يصوغها كالتالي: إن النظرية التي تقول بأن الاشتراكية لا يمكن أن تتطور داخل الرأسمالية كما فعلت الرأسمالية داخل الإقطاعية أن تخرج منها وتتخلص منها، هذه النظرية يجب إدخال النسبية إليها.

واستناداً لذلك اقترح (أمين) إعادة قراءة تاريخ الرأسمالية كتاريخ مراحل متعاقبة ينتصر فيها المنطق الرأسمالي الأحادي تارة - فيشهد عندها النظام انتشاراً معولماً - ويفرض عليه طوراً منطق الثورة المناهضة للنظام في الأطراف أن ينكفي. ولكن الرأسمالية تمتلك هذه القدرة الهائلة على التكيف مع متطلبات القوى المناهضة للنظام التي تتولد من تطورها الخاص. ومقابل ذلك لن يستطيع النظام استئناف مسيرته اللامتناهية - بغض النظر ما إذا كانت هذه المسيرة ممكنة أم لا بسبب تناقضها الثالث (تدمير الطبيعة) ما لم تتقلص تناقضاته الثلاثة الرئيسية تدريجياً خلال الانتشار التاريخي. ولكن جميع هذه التناقضات تتفاقم ولذا فإن النظام محكوم حتماً بأن يصبح شيئاً فشيئاً لا يطاق وقابلاً للانفجار.

طرح سمير أمين سؤالاً مشروعاً هو التالي: هل يتم تجاوز الرأسمالية بواسطة خطوات عملية واعية تقترح مشروعاً اجتماعياً آخر (مجتمع اشتراكي)، أو عن طريق الصدفة نتيجة معارك جزئية ومبررة وصدامية في أغلب الأحيان ؟.

لا يتجاسر سمير أمين ويقترح خطة عمل متكاملة بل يكتفي - وهو محق بذلك - بالدعوة الى السجل عبر اقتراح مجموعة من الأفكار الأولى حول الموضوع من بينها :

* على صعيد بلدان " الأطراف "، يقترح سمير أمين فكرة/مرحلة أسماها " التحالف الوطني الشعبي والديمقراطي " ، والذي يشير الى سماته الأربع الأساسية التالية:

أولاً: إعادة تحديد سياسات إقتصادية واجتماعية مناهضة للكومبرادورية أي سياسات وطنية من حيث أنها تعي حقيقة التضارب بين أهدافها والمنطق المهيمن للتوسع الرأسمالي المعولم.

ثانياً: تحديد القوى الإجتماعية التي تشترك في اهتمامها بتطبيق هذه السياسات وفي نفس الوقت تحديد تضارب المصالح بين هذه القوى (التناقضات داخل الشعب).

ثالثاً: بناء أشكال تنظيمية ديمقراطية تسمح بتسوية الخلافات داخل الشعب.

رابعاً: تعزيز الجبهات الداخلية عن طريق متابعة معركة على المستويات الإقليمية وعلى الصعيد العالمي من شأنها أن ترغم النظام العالمي على "التكيف" مع هذه المتطلبات.

* أما على صعيد البلدان المتطورة ينطرح سؤال جوهري يتعلق في معرفة ما إذا كانت كل القوى التي تمثل اليسار في المجتمع المدني الغربي - أحزاب ونقابات وحركات - قادرة أم لا على القيام بمشروع مجتمعي جديد لا بد منه من أجل تحديد إستراتيجيات مرحلية ملائمة؟

على سبيل المثال في أوروبا، يشكل المشروع الأوروبي المحور الرئيسي الذي سوف تتبلور حوله التطورات في هذا الاتجاه الإيجابي أو تفشل في القيام بذلك. والسؤال المطروح هو: هل تبقى الأحزاب اليسارية الأوروبية بمعظمها سجيئة الرؤية اليمينية لـ "أوروبا - سوق مشتركة" أم تتمكن من وضع مشروع سياسي واجتماعي مندمج وتقديم؟

وفي مطلق الأحوال، وفي الفرضيات الأكثر إيجابية حيث الحركات اليسارية قد تتبلور كما هو مقترح هنا، يبقى السؤال المطروح: هل تفرض الخطوات التي قد تنهض بها هذه الحركات بنجاح على الرأسمالية وحدها تكييفات تحولها بالتأكيد إنما تحافظ على جوهرها - وبالتالي لا تفلح في إخراج الحركة من تناقضاتها المتفاقمة - أم تنجح بالفعل في تغيير هذه النزعة رأساً على عقب؟. عند هذا الحد سيعني القول أن النظام قد بدأ يتحول نحو الاشتراكية وأن قطيعة نوعية تكون قد حدثت في الانتقال الطويل إلى الاشتراكية؟

4. الإشكالية الرابعة التي نعثر عليها في أعمال سمير أمين المشار إليها في نهاية هذه الدراسة تتعلق بالحدثة عبر مسعاه للإجابة على سؤال محدد: تجاوز أم تطوير الحدثة. يناقش سمير أمين في أكثر من عمل الأطروحات الإيديولوجية العامة التي تتمحور حول إشكالية الحدثة.

وفي مسعاه الجاد لفهم هذه الظاهرة، انطلق سمير أمين من تحديدات عامة لكنها ضرورية لمعالجة الإشكاليات التي تثيرها الحدثة، معرفاً إياها بأنها القطيعة الفلسفية مع الفكر الميتافيزيقي والاستلاب المرافق له، أي أن تعريفها هو أن الإنسان يصنع تاريخه. ويترتب على ذلك أن الحدثة لا تغلق في نمط نهائي، بل هي على العكس من ذلك في تطور متواصل يفتح على المجهول الذي تدفع حدوده إلى الأبعد دون إمكان بلوغها أبداً. بيد أنها ترتدي أشكالاً متتالية طبقاً لإجاباتها عن التحديات التي يواجهها المجتمع في لحظة تاريخية معينة.

على أن حركة التاريخ ليست بمثابة التنقل على خط مستقيم، له اتجاه معروف مسبقاً، بل تتكون هذه الحركة من لحظات متتالية، بعضها تمثل خطوات التقدم في اتجاه معين، وبعضها التوقف والديديبان عند نقطة معينة، بل ردادات إلى الوراء أو الانغلاق في مأزق.

يقال أحياناً أن الحدثة أصبحت مفهوماً تخطاه التاريخ. لكن سمير أمين يعتقد بأن هذا القول لا معنى له من حيث المبدأ. فإذا قبلنا بفكرة أن تعريف الحدثة هو أن الإنسان يصنع تاريخه بنفسه فإن هذه المقولة هي غير قابلة للتجاوز بالمرّة، إلا أن مراحل الأزمات الكبرى - ونحن نجتاز حالياً مرحلة من هذا النوع حسب تعبير أمين - تتسم دائماً بميل إلى الردة نحو الماضي، وبالتالي يقال أن الواقع قد أثبت أن الإنسان لا يصنع تاريخه، وأن هذا التاريخ ناتج قوى خارجة عن إرادته. وبناءً على ذلك يقترح التراجع إلى مواقع لا تتجاوز طموحاتها إرادة هذا التاريخ الذي لا معنى له. بمعنى آخر يعني قبول جوهر النظام أي سيادة السوق وهيمنة الاقتصاد السياسي للرأسمالية.

يوجه سمير أمين نقده إلى نظريات ما بعد الحدثة، فما يلزم سيادة ما بعد الحدثة في المجال النظري إنما هو - بحسب أمين - حركات ردة تدعو إلى العودة إلى ما قبل الحدثة تعمل في مجال الواقع الاجتماعي. من هنا جاء هذا التلازم العجيب بين سيادة خطاب ما بعد الحدثة في المجال الأيديولوجي وسيادة عمل يدعو إلى ما قبل الحدثة في مجال النشاط الاجتماعي. إن مذاهب ما بعد الحدثة لا تعدو

سوى كونها تجلياً طوباوياً سلبياً، وهي صورة عكسية للطوباويات الإيجابية التي تدعو الى تغيير العالم وتطويره. وبالتالي فهي نظريات تقبل في نهاية المطاف الخضوع لمقتضيات الاقتصاد السياسي للرأسمالية في مرحلتها الراهنة، مكتفياً بأمل إدارة هذا النظام بأسلوب " إنساني " وهو أمل وهمي، حسب سمير أمين.

يدعو سمير أمين الى مزيد من النقاش حول المقولة التي مفادها أن الإنسان يصنع تاريخه. فهذه المقولة تلغي الطمأنينة لتحل محلها القلق والتعرض للخطر. فلا حرية دون التعرض للخطر. لذلك فقد أنتجت الحداثة الأفضل والأسوأ، فأنتجت فلسفة التنوير فعلاً دولة الحقوق من جانب كما أتاحت فرصة لكتابات ساد ثم فلسفة نيتشة من الجانب الآخر.

ارتدت الحداثة ثياباً متنوعة وأشكالاً متعددة، متتالية ومتفاوتة، متكاملة ومتعارضة. لذلك لا يرى سمير أمين ميزة في استخدام تلك المقاطع التي توضع قبل كلمة "الحداثة" مثل " Neo " (أي جديد) أو " Post " (أي: ما بعد). ليس هذا الأسلوب هو الأمثل من أجل تحديد اللحظات التاريخية وأوجه الظاهرة وتجليات التعبير عنها، بل أن (أمين) اعتقد أنه أسلوب يخفي، في معظم الأحيان، النقص في التحليل أو الفشل في توضيح الأسباب التي أدت الى انتشار شكل ما من الحداثة، وهناك الى التساؤل في شأنها. لذلك فهو - أي سمير أمين - يؤثر منهجاً آخر يقوم على طرح تاريخي نقدي، منهج يرمي الى كشف العلاقة القائمة بين تجليات الحداثة من جانب وطابع تحديات العالم الواقعي وانعكاساتها في الوعي الاجتماعي من الجانب الآخر.

أخذت مذاهب ما بعد الحداثة تنتشر انطلاقاً من أوائل السبعينات من القرن الماضي، خاصة في المجتمعات الأوروبية. وبالطبع اتخذت هذه المذاهب أشكالاً متنوعة. ولكن هناك قاسماً مشتركاً يجمع بين تلك المذاهب المتباينة ظاهرياً ألا وهو أنها تقاربت بالتدرج من إيديولوجيا الليبرالية الجديدة حتى رضيت بجوهر أطروحاتها - أي سيادة السوق - في إدارة الاقتصاد.

لقد اقترن التطور نحو الدمج بين خطاب ما بعد الحداثة إيديولوجيا الليبرالية المعولمة مع تطور آخر تم على أرضية واقع النظام الرأسمالي نفسه. فانتقل النظام الرأسمالي من مرحلة الازدهار الذي ساد خلال العقود التي تلت الحرب العالمية الثانية الى مرحلة أزمتها الراهنة، فتأكل بالتدرج نمط دولة الرفاه في الغرب (كما تأكل أيضاً النمط السوفيتي في الشرق ونمط الدولة الوطنية والتحديث في العالم الثالث). وعندما انهارت دولة الرفاه في الغرب ظهرت مرة أخرى ظواهر التفاوت المتزايد في توزيع الدخل وانتشار البطالة والتهميش الاجتماعي والفقر، انهارت معها أوام الحداثة في شكلها السابق. فأخذت قيم الرأسمالية البسيطة تفرض نفسها على حساب تلك القيم الأخرى مثل العدالة والمساواة التي كانت قد أضفت محتواه التقدمي لمشروع الرفاهية.

ويلاحظ هنا أن التطور المذكور أعلاه قد أدى فعلاً في الولايات المتحدة الى دمج خطاب ما بعد الحداثة مع خطاب الليبرالية الجديدة، دمجاً كاملاً. وتجلي هذا التطور في التغيير في التسمية والانتقال من الاسم القديم (ما بعد الحداثة Post - Modernism) الى عنوان جديد هو " الحداثة الجديدة " New Modernism - مشيراً بذلك الى التطور المذكور.

5. الإشكالية الخامسة التي نتوقف عندها هنا هي رؤية سمير أمين للقضايا المرتبطة بظاهرة المعلوماتية والاتصال وما تطرحه من استحقاقات، وما يروج له الخطاب السائد في هذا الخصوص. هنا يكرس سمير أمين في أعماله التي ظهرت في السنوات الأخيرة الجهد لنقد إيديولوجيا المعلوماتية والاتصال، أي معالجة جانب هام من الخطاب السائد، أي إيديولوجيا المعلوماتية والاتصال والإعلام.

ولكي لا يساء فهم جوهر هذا النقد وعمقه، يبصر سمير أمين قارئه بأنه لا يقصد من وراء هذا الاختيار إنكار حقيقة بل أهمية الثورة التكنولوجية وثورة التقانة عموماً. فهي بلا شك ثورة بالمعنى الكامل للكلمة، وهي أيضاً حركة ترتب تحولات كيفية في مجالات عديدة من المعرفة العلمية النظرية

والتطبيقية. كما يشير من جهة أخرى الى أنه ليس من أولئك الذين يعتقدون بأن تقدم التكنولوجيا يحكم تطور المجتمع، إذ تبدو هذه " السببية الفنية التكنولوجية " أحادية الأبعاد، بل ساذجة، باعتقاده.

ينطلق سمير أمين من سؤال محدد: هل تمثل الثورة التكنولوجية الحديثة نقطة تحول كفي يفرض موضوعياً الانتقال الى نمط إنتاج جديد؟ يجيب (أمين) عن هذا السؤال بالإيجاب، مشيراً الى أن التكنولوجيا الحديثة تتطلب أن يُسيطر عليها اجتماعياً. وبتعبير أدق، تتطلب التخلي عن أشكال سيطرة تعمل من خلال المصالح الخاصة الجزئية، وهذه الأخيرة هي جوهر تعريف نمط الإنتاج الرأسمالي. الثورات التكنولوجية السابقة استوعبت دون أن يترتب على ذلك تصاعداً في همجية النظام وتضاعفاً في طابعه المعادي للقيم الإنسانية. فكان التقدم التكنولوجي يلازمه تقدم اجتماعي في حدود التناقضات الخاصة بالرأسمالية. فالجديد في رأي سمير أمين هو أن المجتمع قد بلغ حداً موازياً للتقدم التكنولوجي. اذا أصبحت الاشتراكية ضرورة تاريخية وصار الخيار هو: اشتراكية أم همجية، وهو ما نادى به روزا لوكسمبورغ قبل أكثر من قرن.

للأسباب أعلاه يبرر سمير أمين اختياره وحصر النقاش على الجانب الأيديولوجي للمعضلة. وفرضيته الأساسية هنا هي أن أيديولوجيا المعلوماتية والاتصال هي جزء لا يتجزأ من البناء الأيديولوجي الكلي الذي يلازم مقتضيات المرحلة. أي بمعنى آخر أن الأيديولوجيا المعتمدة هنا تتم فصل بالاقصاد السياسي للرأسمالية المعاصرة ومذاهب ما بعد الحداثة، حتى تخلق معاً الظروف المحيطة بالملائمة لتنفيذ مشروع الليبرالية المعولمة.

لقد أشار سمير أمين في أعمال عديدة (من بينها على سبيل المثال لا الحصر : في مواجهة أزمة عصرنا) الى أن السيطرة على المعلوماتية تدخل في إطار ما أسماه "الإحتكارات الخمسة" التي يوظفها " المركز " من أجل تجديد أشكال إعادة إنتاج الاستقطاب على الصعيد العالمي. غير أن النقاش حول هذه المعضلة غائب تماماً في الخطاب السائد حول المعلوماتية. ويعتقد سمير أمين أن هذا الغياب هو انعكاس بسيط ومباشر لخضوع هذا الخطاب لمقتضيات مشروع الليبرالية المعولمة. فما يحل محل الامتناع عن طرح الأسئلة الحقيقية إنما هو مجرد خطاب طوباوي ساذج شبيه بخطاب طوباوية " ما بعد الحداثة "، ولهذا يستنتج (أمين) بأن أيديولوجيا المعلوماتية هي جزء لا يتجزأ من أيديولوجيا ما بعد الحداثة.

إن الدخول في شبكة الاتصالات المحكومة من خلال طرق الاتصال السريعة الحديثة سيكون بالضرورة رهن لنضالات جماعية، وطنياً وعالمياً، من أجل وضعها في خدمة التقدم. تسكت الأيديولوجيا السائدة - مذاهب ما بعد الحداثة - عن أهمية النضالات وتحل محلها فرضية ساذجة مفادها أن التطور قد خلق مجتمعاً قائماً على الوفاق، مجتمعاً يتجاهل التناقضات التي لا حل لها من داخل منطق النظام. إن لهذه الساذجة وظيفة هي تجريد الشعوب عن سلاح مقاومة الهيمنة حتى تقبل بإستراتيجيات رأس المال على أنها " دون بديل " ، وطنياً كان أم على الصعيد العالمي. فتهدف الخطة المرسومة من الشركات العملاقة التي تسيطر على القرار ذي شأن الى جعل النضال من أجل " نظام عالمي آخر " يبدو غير واقعي بل مستحيل.

الخلاصة

علينا في البدء أن نحذر من الاستسلام لشعور وهمي بالراحة، ذلك لأن نصوص سمير أمين تقوم، كعادته، على منهجية محكمة البناء، متعددة الصعد ومتماسكة داخلياً. إذن لا بد عند فهم المضمون الفعلي لإطروحاته، من السير الحثيث خطوة خطوة في تفكيك نصوصه المحكمة البناء من الناحية المنهجية، وبما يسمح لنا بالكشف عن مدى دقة وصحة المفهومات والمقولات التي أنتجها. ولكن نظراً لأن أعمال سمير أمين التي جرت الإشارة إليها تتضمن طائفة واسعة من الإشكاليات التي يتعذر، لأسباب عملية،

معالجتها جميعها في هذه المقالة فإننا سنقوم بمحاولة التوقف عند بعض القضايا أو الإشكاليات التي أعتقد أن هناك ضرورة للتوقف عندها.

أولى هذه الإشكاليات هو البديل الشعبي الوطني الديمقراطي وحدوده التاريخية والسياسية العملية. المبادئ الأربعة التي طرحها سمير أمين مبادئ نبيلة حقاً، ولكن المشكلة هي في كيفية البرهنة على مدى تطابق هذه الأهداف النبيلة مع الواقع الفعلي.

هذا التحالف من تسميته، هو صيغة معقدة، متشابكة الرؤى والمصالح والتطلعات، ولهذا فإنه يثير أسئلة عديدة لا بد من التوقف أمامها بروح ناقدة.

في ظروف العولمة المتعاضمة، وفي ظروف اندماج الطبقات المسيطرة في بلدان "الأطراف" الأطراف هل يمكن لهذا التحالف أن يخترق سقف العلاقات الرأسمالية، ما هي حدود وإمكانات هذه المحاولة؟ هل أن هذا التحالف العريض الذي يضم هذه القوى المتعارضة قادر على مواصلة السير في هذه العملية المعقدة الى مداها النهائي الموصل الى بلورة نظام جديد يكون متقاطعاً مع علاقات الإنتاج الرأسمالية المهيمنة على الصعيد العالمي، أو التقاطع مع النظام الرأسمالي المعولم؟ ألا يمكن أن يؤدي تطور هذه العملية الى تبلور "رأسماليات" جديدة؟ والأهم من ذلك هل تستطيع الدولة الجديدة القائمة على أساس هذا البديل، عاكسة تطلعات قواه المكونة، أن تكون إطاراً مناسباً للعمل وللتغيير في الوقت نفسه؟ ما هي شروط التسوية الاجتماعية التي تضمن استمرار هذا الإئتلاف العريض، الحامل لتناقضات الحاضر والمستقبل؟

في أكثر من مكان في العديد من أعماله، لاحظ سمير أمين أن جذور الأزمة العالمية الراهنة ارتبطت بتآكل النظم والتحالفات الطبقيّة والاجتماعية السابقة التي كانت أساس الرواج الفعلي، في الغرب الرأسمالي المتقدم، والشرق السوفيتي، وبلدان "العالم الثالث" من حيث الارتفاع النسبي في معدلات النمو حتى وإن رافقه تفاوت في التوزيع. والسؤال المطروح هو: هل يستطيع هذا الائتلاف أن يقدم نفسه كبديل قادر على صياغة مشروع يتيح الخروج من الموقع المهمش في المنظومة الرأسمالية العالمية؟

في مسعى الإجابة على السؤال أعلاه يمكن القول أن المرحلة الراهنة من التطور علي الصعيد العالمي لم تبلغ بعد مرحلة البحث عن بدائل عالمية، لأنها مرحلة التفكك النهائي للبدائل التي كانت سائدة طيلة حوالي أربعة عقود. ولهذا فإن هذا التحالف القائم على خصوصيات متنافرة، وفي ظل إفقار متعاضم وتخلف متزايد، يمكن أن ينفجر في أي لحظة. والسؤال المطروح: في حال فشل هذا الخيار الإستراتيجي ما هي القوى المرشحة: أصولية أم فاشية أم تفتت وحروب محلية وإقليمية، إي ما هو الحامل الإجتماعي الجديد؟

يبدو أن فكرة نجاح هذا الخيار الإستراتيجي الذي طرحه سمير أمين مرهون، على ما أعتقد، بالتحول من عالم أحادي القطبية، الى عالم متعدد الأقطاب، يفتح الأفق أمام خيارات متنوعة وتطلعات متنوعة، وليس هيمنة فكر واحد وسياسة واحدة على الصعيد العالمي. هذا التحالف إذن يمثل فكرة ذات طبيعة إستراتيجية، وقوة تغيير يجب العمل على خلق الشروط لبنائها وتطورها، بالرغم من الإمكانيات العملية الضئيلة لتحقيق هذه الفكرة، في ظل ميزان القوى السائد على الصعيد العالمي والموقع الذي تحتله القوى المهيمنة/التابعة في بلدان "الأطراف" ضمن النظام الرأسمالي المعولم.

ثاني هذه الإشكاليات هو مسعى سمير أمين للبحث عن نظرية جديدة للانتقال تقود الى محو الاستقطاب المحايث للتطور الرأسمالي المعولم، رافضاً النظريات السابقة. وله تصور آخر من حيث الكم والكيف ومن حيث مضمون التحديات التي يتصدى النظام الجديد لها.

أحد أهم المفاهيم التي اشتغل عليها سمير أمين واعتمدها كأداة تحليلية نظرية لفهم التطور الرأسمالي من

الناحية التاريخية، هو **مفهوم الاستقطاب**، وخصائصه أن تطور الرأسمالية يفضي على الدوام الى عملية استقطاب، وتصبح رسملة العالم مرادفة لتعميق التفاوت على الصعيد العالمي. وفي ظروف العولمة الرأسمالية المنفلتة من عقابها، تطرح قضية عولمة النظام وطابعه الاستقطابي سؤالاً مهماً يتعلق بطبيعة العلاقة بين العولمة الاقتصادية والدولة الوطنية، أي بين آلية السوق الاندماجية وتشتت إدارة هذا السوق.

الدولة، بحسب التنظيرات الليبرالية الجديدة، صارت عبئاً على سيرورات العولمة الاستقطابية، والسؤال المطروح هو: **ماهي التشكيلات الاقتصادية - السياسية التي ستكون مرتكزات هذا الاستقطاب**؟ إن العولمة والدولة الوطنية كلاهما ضروريان للتوسع الاستقطابي الرأسمالي. ولكن هذه الضرورة المزدوجة تحمل في طياتها تناقضاً تناحرياً لا حل له إلا بزوال النظام الذي ينتجها وتنتج (د.سنا أبو شقرا: سمير أمين في مسائل ثلاث: الاستقطاب - التشكيلات التاريخية - فكرة التغيير . الطريق العدد الخامس/ أيلول - تشرين أول/1995، ص 37)

ومن ناحية أخرى **يستنتج** المرء من طرح سمير أمين مسعاه للبحث عن نظرية جديدة للانتقال تقوم على تلخيص ومراجعة نقدية للتجارب السابقة، ضرورة إعادة صياغة حاسمة لمفاهيمنا في هذا المجال.

ثمة أسئلة عديدة تطرح نفسها بحدّة علينا ومن بينها **إمكانية الانتقال السلمي أو العنفي**، أي التحويل التدريجي أو الجذري للدولة البرجوازية والنظام الذي تقوم بخدمته. هذه الإمكانية (التحويل التدريجي) موجودة فعلاً في العالم الرأسمالي المتطور لأسباب معروفة لداعي للخوض في تفاصيلها. غير أن السؤال الذي يطرح نفسه بحدّة علينا هو: **ما هي إمكانيات وحدود التحويل التدريجي لهذه الدولة في ظروف بلدان "العالم الثالث"** حيث هيمنة الطبقات المسيطرة/المتابعة، وهل أن القضية تتعلق بتغيير نمط الدولة (باعتبارها جزءاً من البناء الفوقي) أم أنها تدور حول نمط الإنتاج وما يرتبط به من تغيرات وتحالفات وديناميكية جديد للصراعات الاجتماعية الكبرى حول أفق التحول؟ يبدو أن المطروح للتفكير والمساءلة ليس قضية شكلية، بل أن الأمر يتعلق بضرورة إعادة صياغة العديد من الأسس النظرية لإستراتيجية الانتقال والتكتيكات الملموسة لتحقيق هذه الإستراتيجية، والبحث الدائم عن صيغ جديدة تخرج النقاش من دائرة التفكير القصير النظر نحو القضايا الكبرى للانتقال وتعقيداته، ومثل هذه الرؤية تتيح تجاوز مناخ العصر الراهن والانتقال الى عصر جديد.

وإذا كان لا بد من **كلمة نهائية** في هذا السياق فإننا نقول بأن أعمال المفكر الكبير سمير أمين، بالرغم من كل السجال والجدل الذي دار حولها، ذات أهمية نظرية وعملية في آن واحد، ولا يمكن إنكارها. ولكن في الوقت نفسه يجب تأكيد حقيقة أخرى هي أن هذه الأعمال تستحق بكل جدارة صيغة النصوص الاستفزازية بالمعنى المعرفي والمنهجي، لأنها تضع على محك التمحيص والمساءلة العديد من الأنساق النظرية الكبرى والمسلمات السابقة محررة إياها من وهم الوثوقية.

سمير أمين كان (وسيبقى كذلك) يستفزنا جميعاً ويحفزنا على التفكير الجدي وإعمال العقل في القضايا الجديدة حقاً للتطور الرأسمالي، والإشكاليات المرتبطة بظاهرة العولمة بطبعتها الرأسمالية وما ينبغي على القوى المناهضة للتطور الرأسمالي التفكير في إستراتيجيات بديلة تتيح بلورة ومراكمة القوى القادرة على وقف زحف العولمة الرأسمالية، وإحداث قطيعة معرفية وسياسية كذلك مع إرث التحاليل القديمة المصممة على كل المقاسات.

إن التحليل الرصين الذي اعتاد سمير أمين أن يقدمه في أعماله الكثيرة، يتيح للقارئ فهم المغزى الحقيقي لرؤيته النقدية للمناخ السائد في عصرنا، في معظم استنتاجاته وأهمها: أن الخيار الآتي ليس بين الرأسمالية أو الاشتراكية بل هو بين الاشتراكية أو البربرية. والاختيار بين الاشتراكية والبربرية لم يعد مزحة سمجة، أو خطاباً أيديولوجياً فاقع الحدة. إنه إختيار تؤكده تجربة السنوات الأخيرة من تطور الرأسمالية المتوحشة المعولمة، التي تبدو وكأنها حادثة ضخمة تستحق الجميع.

ولهذا ينطرح سؤال مهم : هل يمكن إنعاش النقاش مجدداً لبلورة بديل يتجاوز نقد الواقع الراهن ويسعى لتغييره، وما هي إمكانات ومحددات هذا البديل بأن يكون بديلاً مناهضاً للعولمة الرأسمالية؟ سميير أمين ابتداءً بخطوة أولى مهمة، كعادته في طرق الطرق المجهولة والمغمومة في آن، قال كلمته وقدم رؤيته فهل يتقدم الآخرون خطوة للأمام؟ سؤال موجه لجميع الحريصين على راهننا ومستقبلنا كذلك.

لقد قدم سميير أمين رؤيته النقدية الجادة لمناخ عصرنا الراهن، مسلحاً إيانا بعدة منهجية جديدة تتيح لنا فهم المظاهر والتجليات الجديدة في الرأسمالية العالمية المعاصرة وقواها المحركة وتناقضاتها الفعلية عند المرحلة الحالية من تطورها، ولهذا ونحن نودعه في رحلته الابدئية، باحترام كبير لمفكر ظل يغرد خارج السرب دوماً ولم يستسلم أو ينحني أمام الخطاب المسيطر.

لقد رحل سميير أمين جسداً، بعد هذا العمر المديد، الحافل بالعطاء في ميادين المعرفة الاقتصادية وفي النضال الوطني والتقدمي عموماً، لكنه ترك لنا تراثاً ثرياً سيظل يتحدث عنه، ويذكر به، ويبقيه حياً دائماً الحضور بيننا. وستبقى روحه وفكره وإبداعه تفيض في كل قارات العالم. فهو المفكر الذي انحاز إلى الفقراء والكادحين، وأسهم في تنمية اقتصاديات دول فقيرة، وتصدى لمقولات عديدة سائدة عن التنمية والتحديث وخطط المؤسسات المالية والنقدية الدولية، معرباً برامجها وخطاباتها وكاشفاً الكثير من المستور منها.

وسيظل المنجز الإبداعي لسميير أمين محفوراً في الذاكرة الجمعية، باق معنا يشاركنا جلساتنا وصخبنا وأحلامنا وآمالنا واختلافاتنا حول الطرق الجديدة غير المطروقة.

وبرحيل قامة عالية كسميير أمين يكون الفكر الاقتصادي الماركسي قد خسر أحد أهراماته وأعمدته المهمة وانتكست إحدى راياته التي ظلت عالية لعدة عقود تقاوم الفكر الغلط وسياسات الاستقطاب والعولمة الرأسمالية.. وما عسانا ان نقول الآن سوى الكلمات التالية: سميير.. لقد خسر معك الموت لعبة المفاجأة... ولكنك ستبقى بين أجمل أعلام أوطاننا المسكونة بـ " جنون " الحرية والعدالة والمساواة والكرامة.

.. وداعاً ايها الرجل الذي ظل على ثباته في مواجهة العواصف وخاض معاركه الفكرية على الجبهة الاقتصادية دون كل في حين انحنى كثيرون أمام تلك العواصف.

وداعاً سميير أمين.. نم مغرداً في سوح المعارك الفكرية... سنظل حاضراً على الدوام... فكراً وممارسة وسلوكاً اخلاقياً راقياً !

بعض من اعمال الراحل سميير أمين

1. "التطور اللامتكافئ- دراسة في التشكيلات الاجتماعية للرأسمالية المحيطية". ترجمة برهان غليون (بيروت: دار الطليعة، 1973).
2. "التبادل غير المتكافئ وقانون القيمة" (بيروت: دار الحقيقة، 1974).
3. "التراكم على الصعيد العالمي - نقد نظرية التخلف". ترجمة حسن قببسي (بيروت: دار ابن خلدون، الطبعة الثانية، 1978).
4. "الأمة العربية، القومية وصراع الطبقات" (بيروت: دار ابن رشد، 1978).

5. "الطبقة والأمة في التاريخ وفي المرحلة الامبريالية". ترجمة هنريت عبودي (بيروت: دار الطليعة، 1980).
6. "المغرب العربي المعاصر" (بيروت: دار الحداثة، 1981).
7. "قانون القيمة والمادية التاريخية". ترجمة صلاح داغر (بيروت: دار الحداثة، 1981).
8. "الاقتصاد العربي المعاصر" (بيروت: دار الرواد، 1982).
9. "أزمة الامبريالية أزمة بنيوية". ترجمة صلاح داغر (بيروت: دار الحداثة، 1982).
10. "أزمة المجتمع العربي" (القاهرة: دار المستقبل العربي، 1985).
11. "ما بعد الرأسمالية" (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1988).
12. "نحو نظرية للثقافة" (بيروت: معهد الإنماء العربي، 1989).
13. "بعض قضايا للمستقبل" (بيروت: دار الفارابي، 1990).
14. "إمبراطورية الفوضى". ترجمة سناء أبو شقرا (بيروت: دار الفارابي، 1991).
15. "الرأسمالية والمنظومة – العالم". "جدل" العدد 1992/3.
16. "التحالف الوطني الشعبي: ملاحظات توضيحية"، "جدل" العدد 1992/3.
17. "من نقد الدولة السوفيتية إلى نقد الدولة الوطنية" (القاهرة: مركز البحوث العربية، 1993).
18. "حوار الدين والدولة" (بالاشتراك مع برهان غليون) (بيروت: المركز الثقافي العربي، 1996).
19. "في مواجهة أزمة عصرنا" (بيروت: سينا للنشر، 1997).
20. "نقد روح العصر" (بيروت: دار الفارابي، 1998).
21. "مناخ العصر – رؤية نقدية" (بيروت: مؤسسة الانتشار العربي، 1999).
22. "ما بعد الرأسمالية المتهاكمة". ترجمة د. فهمية شرف الدين و د. سناء أبو شقرا (بيروت: دار الفارابي، 2003).
23. "الفيروس الليبرالي" (بيروت: دار الفارابي، 2004).
24. "في نقد الخطاب العربي الراهن" (القاهرة: دار العين، 2009).